S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/643
14 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذا رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، واردة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن عليها.

(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق

رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك

أرسل إليكم طي هذا تقريري عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك فيما يتعلق بالأشهر الممتدة من نيسان/أبريل حتى حزيران/يونيه ١٩٩٨. وسأقدم التقرير إلى مجلس الأمن في ٢٧ تموز/يوليه، وآمل أن أتمكن من الاجتماع بكم في ذات اليوم.

(توقيع) كارلوس وستندورب

تذييل

تقرير الممثل السامي لتنفيذ اتفـــاق السلام بشأن البوسنة والهرسك عن الأشهر الممتدة من نيسان/أبريل حتى حزيران/يونيه ١٩٩٨

أولا - مقدمة

١ - أقر مجلس الأمن في قراره ١١١٢ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ تعييني ممثلا ساميا وأكد من جديد أهمية دور الممثل السامي "في رصد تنفيذ اتفاق السلام وتوجيه وتنسيق أنشطة المنظمات والوكالات المدنية المشتركة في مساعدة الأطراف على تنفيذ اتفاق السلام" في البوسنة والهرسك.

٢ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام تقديم تقارير من الممثل السامي وفقا للمرفق ١٠ من اتفاق السلام، والاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر لندن لتنفيذ السلام الذي عقد في ٨ و ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، فإني أقدم في هذه الوثيقة التقرير العاشر إلى المجلس.

٣ - ويشمل التقرير أنشطة مكتب الممثل السامي والتطورات التي حدثت في المجالات المدرجة أدناه خلال الفترة الممتدة من بداية نيسان/أبريل ١٩٩٨ وحتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٨.

ثانيا - الجوانب المؤسسية

مكتب الممثل السامي

٤ - شهدت الفترة المستعرضة تقدما ملموسا. ويشمل هذا تعزيز موقف الحكومة في جمهورية صربسكا، وظهور قدر أكبر من التعددية في كلا الكيانين، وتحسن الحالة الاقتصادية في جميع أرجاء البلد. فحتى نهاية فترة التقرير، أصبح نصف الأشخاص الذين وجِّهت إليهم لوائح اتهام بارتكاب جرائم حرب من قِبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في السجن؛ وتحسن التعاون بين قطاعي القضاء في الكيانين والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ ونفذت نتائج انتخابات شهر أيلول/سبتمبر الماضي في جميع البلديات البالغ عددها ١٣٦ بلدية، باستثناء بلدية واحدة؛ كما وقِّعت مذكرى تفاهم (MOU) بشأن إعادة تشكيل هيئة إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك (RTV BIH). وبدأت عودة الأقليات بشكل جدي، وحدث تقدم في مجال التشريعات المتعلقة بالممتلكات. وطُرحت الماركات القابلة للتحويل للتداول. واعتمد مجلس الوزراء تشريعا جديدا بشأن التحول إلى القطاع الخاص، وأُقر تشريع بشأن الاستثمار الأجنبي وميزانيتي الدولة والكيانين؛ وتم التوصل إلى اتفاق احتياطي لدى صندوق النقد الدولي. وأصبحت لوحات الترخيص العامة هي القاعدة وليس الاستثناء بالنسبة للمركبات في جميع أرجاء البلد. كما أُقر شعار الدولة.

٥ - بيد أن كل تقدم تقريبا كان يحتاج إلى جهود متواصلة مكثفة من جانب المجتمع الدولي، كما اضطررت في حالات عدة إلى اتخاذ قرارات ملزمة مؤقتة وفقا لصلاحياتي بموجب المرفق ١٠ من اتفاق السلام. وقد وصلت الآن عملية تنفيذ السلام لحظة حرجة. ومع اقترابنا من نهاية فترة التوحيد، لا يزال التقدم المحرز حتى الآن، على عِظَمه، معرضا للانتكاس. فتنفيذ السلام المدني في البوسنة والهرسك لا يمكن استمراره حتى الآن بدون استمرار الدعم العسكري الدولي. إذ أن التقدم في حد ذاته يولد مقاومة من جانب القوميين المتعصبين الذين يشعرون بوهَن سلطتهم واضمحلال نفوذهم. وما برح استمرار وجود قوة تثبيت الاستقرار حيويا بالنسبة للحفاظ على البيئة الآمنة التي يمكن فيها بناء الدولة. وإنني أرحب بقرار الناتو والأمم المتحدة بتمديد مهمة قوة تثبيت الاستقرار. وفي هذه الأثناء، يزيد الموقف في إقليم كوسوفو المجاور من دواعي القلق؛ وبالطبع فإن هذا الموقف هو من المواقف التي أراقبها أنا عن كثب كما تراقبها وكالات أخرى موجودة في الميدان.

٦ - وبعد انقضاء عامين ونصف على اتفاق دايتون، فإن الجائزة الكبيرة المتمثلة في السلام المستدام هي قاب قوسين أو أدنى - إن كان المجتمع الدولي راغبا في إنجاز المهمة حتى النهاية. ومن المهم أيضا أن تشرع البوسنة والهرسك الآن في تحمل مسؤوليتها عن مستقبلها وأن تتأهب لشق طريقها في العالم. فالدعم الدولي الراهن لن يستمر بهذه الدرجة إلى الأبد، وهو الآن في ذروته. وعلى زعماء البوسنة استغلال هذه الفرصة السانحة المتوفرة عن طريقه وعن طريق الوجود العسكري الدولي الذي مُددت فترته مؤخرا، لبناء بلدهم على أساس مؤسسات سياسية فعالة واقتصاد السوق الحرة.

٧ - ولقد حان الوقت بالنسبة لجميع السلطات في البوسنة والهرسك كي تتصرف وفقا لجميع جوانب اتفاق السلام وتنفذ الالتزامات التي تعهدت بها في دايتون، وهي: بناء مؤسسات قابلة للاستمرار؛ وتعزيز الديمقراطية؛ وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وإصلاح نظام التعليم؛ والإنعاش الاقتصادي؛ والمصالحة؛ وعملية العودة.

٨ - وانتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ هي فرصة حيوية بالنسبة لسكان البوسنة والهرسك أنفسهم كي يعربوا عن رغباتهم بشأن مستقبل بلدهم؛ ويمحصوا سجل قادتهم المنتخبين ويحكموا عليهم على أساسه؛ وكي ينتخبوا المرشحين الذين هم على استعداد لتبيان قدرتهم القيادية والتوصل إلى الحلول الوسط الصعبة الضرورية لإيجاد سلام دائم، وتمكين البوسنة والهرسك من احتلال مكانها المشروع في أوروبا.

٩ - وأنا ومكتبي ماضون في مهمة التنفيذ المدني الموكولة إلينا. وما برحت مكاتبي الإقليمية في موستار وتوزلا وبرتشكو وبانيا لوكا تعزز التنسيق الإقليمي وترصد الموقف في الميدان وتسهل الاتصال على الصعيد المحلي، مساعدة بذلك التعاون بين الكيانين. وبالنظر إلى التطورات الإيجابية التي حدثت في جمهورية صربسكا، فإني أزمع تقديم مزيد من التعزيز للمكتب الإقليمي في بانيا لوكا.

١٠ - وقد أسفر إنهاء مهمات أكثرية الموظفين الدوليين المنتدبين من حكوماتهم المعنية إلى مكتبي عن حركة تنقـّل كبيرة بين الموظفين خلال الفترة المستعرضة. وتتوقف قدرة مكتبي على الاحتفاظ بفعاليته على استمرار رغبة الحكومات في الاحتفاظ بالمستوى الحالي من الالتزام. وأنا ممتن للحكومات التي أرسلت من يحل محل المنتدبين أو مددت فترة انتدابهم، وآمل في مواصلة المساهمة الثابتة في هذا الصدد.

مجلس تنفيذ السلام

١١ - ما برح المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام يجتمع بانتظام على مستوى المدراء السياسيين في وزارات الخارجية المعنية. وما برحت أنا أيضا أعقد اجتماعات أسبوعية للمجلس على مستوى السفراء في سراييفو. وقد عالج الاجتماع المعقود في سراييفو في ٢٩ نيسان/أبريل مسألة عودة اللاجئين، وتقديم المعونة المالية لجمهورية صربسكا، وانتخابات أيلول/سبتمبر. كما عـُقد اجتماع لوزراء الخارجية الأعضاء في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في لكسمبرغ في ٩ حزيران/يونيه وحدد المتطلبات العملية للتعجيل بعملية تنفيذ السلام فيما تبقى من عام ١٩٩٨، بما في ذلك وضع خطة عمل واضحة لاستعراض ومتابعة التقدم المحرز في بلوغ أهداف محددة. كما وزعت نتائج اجتماع لكسمبرغ كوثيقة من وثائق مجلس الأمن. وتبرز هذه النتائج أولويات تنفيذ السلام التالية فيما تبقى من عام ١٩٩٨:

- التعجيل بعودة اللاجئين والنازحين بطريقة مرحلية منظمة وفقا لاتفاق السلام.
- إصلاح الشرطة والقضاء.
- التعجيل بالدمج والإصلاح الاقتصاديين.
- إجراء انتخابات حرة نزيهة في جميع أرجاء البلد في أيلول/سبتمبر.
- إعمال استراتيجية الممثل السامي لوسائط الإعلام.
- تعزيز المؤسسات الحكومية على جميع المستويات.

وسيـُعقد في مدريد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ اجتماع كامل لوزراء الخارجية الأعضاء في مجلس تنفيذ السلام.

ثالثا - تنسيق التنفيذ المدني

التنسيق العام

١٢ - واصلتُ إجراء مشاورات مكثفة مع ممثلي الحكومات والمنظمات على مستويات مختلفة. وفي ١١ أيار/مايو، اجتمعتُ بمسؤولين كبار من الأمم المتحدة في نيويورك وفي نفس اليوم أبلغت أعضاء مجلس الأمن عما أحرز من تقدم في تنفيذ السلام. وعقدت اجتماعات أيضا مع الأمين العام للناتو.

١٣ - واستمرت المناقشات المنتظمة مع الأطراف الرئيسيين في سراييفو. وثبت أن هذه المشاورات مفيدة للغاية وشارك فيها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومفوض قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، والمبعوث الخاص لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقائد قوة تثبيت الاستقرار ورئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأنوي مواظبة أجراء هذه المشاورات.

١٤ - ولا تزال فرقة العمل الاقتصادية، التي تجتمع برئاستي، الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تنسيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والمساعدة الدولية لإعادة الإعمار. وتعقد الفرقة اجتماعات بين المانحين الرئيسيين في المجتمع الدولي ومسؤولين من مكتبي لبحث القضايا المتعلقة بالسياسة الاقتصادية في الوقت المناسب وبطريقة منسقة.

١٥ - ويعمل هيكل فرقة العمل المعنية بعودة اللاجئين الذي طلبه مجلس تنفيذ السلام في بون بكامل طاقته الآن. وأنشئت أمانة مركزية وافتتح مكتب محلي آخر في درفِنتا في ٢٦ حزيران/يونيه. وأيد مؤتمر المانحين المعقود في بروكسل في ٧ و ٨ أيار/مايو خطة عمل فرقة العمل المعنية بعودة اللاجئين. وفي أعقاب الاجتماع الوزاري الذي عقد في لكسمبرغ في ٩ حزيران/يونيه، طلب إلى الفرقة تعزيز علاقاتها مع البلدان المجاورة في المنطقة. وفي ١٦ حزيران/يونيه عقد في سراييفو اجتماع تخطيط أولي مع ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومن البوسنة والهرسك وكرواتيا.

١٦ - وتم تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والتنسيق معها إلى حد كبير من خلال إنشاء فريق التخطيط المشترك بين الوكالات الذي يترأسه ممثل كبير لمكتبي. وسمحت هذه الهيئة بإجراء تخطيط سريع ومتجاوب في بيئة تتغير بسرعة وذلك من خلال عقد اجتماعات بين منظمات عسكرية ومدنية على أساس أسبوعي. وأدت المشاركة الفعالة لقوة تثبيت الاستقرار في هذه الفرقة إلى كفالة زيادة تعزيز التعاون السياسي والعسكري الذي يتوقف عليه نجاح التنفيذ.

١٧ - وتابع أعضاء فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان أعمالهم لمعالجة الأولويات المحددة لعام ١٩٩٨، على الصعيد الفردي ومن خلال عمل مركز تنسيق حقوق الإنسان ومجلسه التوجيهي.

المؤسسات المشتركة في البوسنة والهرسك

١٨ - واصل مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والمجلس النيابي اجتماعاتهم بصورة منتظمة خلال الأشهر الماضية. ورغم أن عدم كفاية التعاون السياسي بين المسؤولين لا يزال يعرقل كفاءة أعمالهم، فإن بناء المؤسسات أحرز بعض التقدم.

١٩ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، افتتح رسميا مبنى البرلمان السابق في سراييفو، بوصفه مقر المؤسسات المشتركة وقد أعيد تجديده جزئيا بواسطة التبرعات المالية التي قدمتها اللجنة الأوروبية والبنك الدولي. وانتقلت الخدمات المشتركة لمجلس الوزراء إلى المبنى الذي ستعقد فيه بعد انتخابات أيلول/سبتمبر، الجلسات العامة للمؤسسات المشتركة والذي سيضم جزءا من إداراتها.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير عقد مجلس الرئاسة عددا محدودا من جلسات العمل ولكنه اجتمع مرارا مع وفود دولية رفيعة المستوى. وكان من أبرز ما اتخذه مجلس الرئاسة من قرارات هو الموافقة على اقتراح تقدم به مكتبي لإنشاء موقع دائم للمؤسسات المشتركة في مبنى البرلمان السابق في سراييفو (٢٤ نيسان/أبريل) وتصفية المصرف الوطني للبوسنة والهرسك (٢٨ أيار/ مايو).

٢١ - وقد كانت اجتماعات مجلس الوزراء خلال تلك الفترة مركزة واتسمت بالإتقان على نحو متزايد. وانصب التركيز بوجه عام على متابعة تنفيذ قانون مجلس الوزراء من خلال توظيف الأشخاص المناسبين في الوزارات وإنشائها وذلك على نحو يتسق مع خططها التنظيمية الجديدة. واستفاد المجلس إفادة كبيرة من المساعدة التي حصل عليها من منسقه الدولي الجديد الذي عمل مع الرؤساء عن كثب لترشيد الإجراءات واستخدام الموظفين وإكمال انتقال دوائر المجلس إلى مكاتبها الجديدة. ومع استمرار هذه التحسينات ستزداد أيضا فعالية المجلس وكفاءته. ومن بين القضايا المهمة الأخرى التي تصدى لها المجلس تنفيذ القانون المتعلق بوثائق السفر واعتماد مشروع قانون التحول إلى القطاع الخاص.

٢٢ - واعتمد المجلس النيابي في دورته الثامنة المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل ميزانية الدولة لعام ١٩٩٨ وأنشأ لجنة للتحقيق في الجريمة والفساد بين الكيانين. وأقر المجلس في دورته التاسعة المعقودة في ١٨ أيار/ مايو قانون الاستثمارات الأجنبية الذي سبق لي أن وضعته موضع التنفيذ على أساس مؤقت.

٢٣ - بيد أن المجلس لم يقر قانون شعار البوسنة والهرسك. ولهذا فقد قررتُ إنفاذ القانون المتعلق بالشعار على أساس مؤقت. والشعار الجديد يحذو حذو تصميم العلم.

٢٤ - وأصدرت المحكمة الدستورية في دورتها المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، قرارين يتعلقان بدعاوى الاستئناف في القضايا التي تبت فيها دائرة حقوق الإنسان للبوسنة والهرسك كما اتخذتُ قرارا بشأن حق أحد الرئيسين المشاركين لمجلس وزراء البوسنة والهرسك في إقامة دعوى أمام المحكمة. ويعمل القضاة بكفاءة واحتراف. وقد وافقوا بتوافق الآراء على تمديد ولاية أول رئيس للمحكمة بغية متابعة عملية

الوصول بالمحكمة للعمل بكامل طاقتها. ولكن هناك عقبة كأداء تتمثل في تقصير سلطات البوسنة والهرسك في توفير ما يكفي من الموارد للمحكمة. وستعقد الدورة التالية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٢٥ - ومنذ تقريري الأخير، عقدت اللجنة الدائمة للشؤون العسكرية دورتيها السادسة والسابعة. وتم إحراز تقدم فيما يتعلق باقتراح للسماح بطيران طائرات الهليكوبتر التي تستعملها شخصيات بارزة عبر خط الحدود الفاصل بين الكيانين، ووضعت الأمانة برنامجا جديدا مدته ستة أشهر من أجل إقراره في الجلسة المقبلة. ومن دواعي الأسف أن نضطر إلى إحالة قضية الملحقين العسكريين إلى مجلس الرئاسة بعدما أدى سحب البوشناق لموافقتهم إلى تعطيل حل وسط كان قد تم الاتفاق عليه. وجرى في الأمانة نفسها إحراز تقدم كبير نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، وانتقلت الرئاسة من منسق في اللجنة الدائمة للشؤون العسكرية إلى مستشار العضو الذي يترأس مجلس الرئاسة. كما انتقلت الاجتماعات التي تعقدها الأمانة من الأرض الحيادية للمكاتب التابعة لي إلى مواقع أخرى في البوسنة والهرسك وذلك ريثما تنتقل المؤسسات إلى مبنى البرلمان السابق. وعقدت الاجتماعات حتى الآن في بالي ونوفي ترافنيك وتوزلا وسادها جميعها جو إيجابي وعملي.

التشريعات الأساسية

٢٦ - يعكف مكتبي الآن على إعداد قائمة بالتشريعات الأساسية التي ستساعد على تعزيز سيادة القانون على النحو المتوخى في الفقرة ١٠٩ من استنتاجات لكسمبرغ.

٢٧ - وتتواصل باطراد الأعمال المتعلقة بإعداد القوانين بشأن شتى المواضيع. وقد تم الاتفاق على مشروع قانون للاتصالات السلكية واللاسلكية وقَّع عليه جميع المشاركين الممثلين لكل من الدولة والكيانين وجميع الشعوب المكونة لهما، وذلك في حلقة عمل عقدت في جنيف في بداية تموز/يوليه، برعاية مشتركة من مكتبي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. وسيقدم المشروع إلى مجلس الوزراء قريبا جدا. كما أصبح مشروع قانون الهجرة جاهزا، وجرت مناقشته مع الوزراء المعنيين. وسيرسل هذا المشروع إلى مجلس الوزراء قريبا جدا. وقد أوشك قانون الطيران على أن يكون جاهزا. أما فيما يتعلق بتشريعات الجنسية، فقد جرت في عدة اجتماعات مناقشة قانون جنسية اتحاد البوسنة والهرسك، وفرغ من إعداد مشروعه. ونأمل في أن نشرع في العمل قريبا مع المجلس الأوروبي، لمساعدة جمهورية صربسكا على وضع قانون الجنسية لديها.

٢٨ - ويدرس مكتبي، مع خبراء من لجنة البندقية، المظاهر المختلفة للأحكام الدستورية فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية في البوسنة والهرسك، فضلا عن اتحاد البوسنة والهرسك، وهو ما سيشكل جزءا أساسيا من قانون الانتخابات الدائم. وسيتولى بعد ذلك فريق عامل - يضم خبراء محليين ودوليين - إعداد الصيغة النهائية، على أساس الاقتراح المقدم من مكتبي.

٢٩ - وتم إنشاء لجنة لوسائط الإعلام المستقلة مما يواصل جهودنا الرامية إلى كفالة مبادئ الموضوعية والشفافية وعدم التمييز والتناسب في وسائط الإعلام.

٣٠ - ويتمثل دور هذه اللجنة في إقامة نظام ينظم مؤسسات الإذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائط الإعلام في البوسنة والهرسك. وستعمل هذه اللجنة على نشر التعددية في وسائط الإعلام والتأكد من أن رخص الإذاعة تصدر وتنظم دون أي تدخلات سياسية.

٣١ - وقام مكتبي، بالاشتراك مع خبراء من الأمم المتحدة وخبراء عينهم المجلس الأوروبي، بمساعدة الأفرقة العاملة في كلا الكيانين على وضع مدونة للقانون الجنائي وقوانين جنائية تتطابق مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وهذه القوانين حاليا - بالنسبة للاتحاد - معروضة على مجلس الشعب في حين ينتظر أن تعرض قوانين جمهورية صربسكا على الجمعية الوطنية في آخر الصيف.

٣٢ - ويعتبر حاليا مؤتمر العمداء في البوسنة والهرسك، الهيكل الوحيد لتنسيق التعليم العالي في البلد. وهو يهدف إلى تمثيل جميع الجامعات في البلد. ويشجع مكتبي هذا المؤتمر ليصبح قادرا على أداء مهامه على نحو كامل.

٣٣ - ويواصل مكتبي جهوده لتنسيق ما تقوم به وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وخبراء الاتحاد الأوروبي، من عمل لإعداد مختلف القوانين التجارية والمتعلقة بأسواق رؤوس الأموال. وقدمت الوكالة عدة قوانين إلى الحكومة الاتحادية، وهي توجد الآن قيد النظر لإقرارها.

٣٤ - وبفضل ما يبذله مكتبي من جهود متواصلة، تم في ٢ حزيران/يونيه التوقيع على مذكرة تفاهم هامة بشأن المسائل المائية، وقام الكيانان بتشكيل لجنة مشتركة لإدارة المياه. وابتداء من العام الماضي، ما برح مكتبي يدعو الوزراء المعنيين بالبيئة في كلا الكيانين للاجتماع لإجراء مناقشات، وقام في ١٤ تموز/يوليه، بإبرام مذكرة تفاهم بينهما بشأن المسائل البيئية.

العلاقات المتوازية الخاصة ومسائل الخلافة

٣٥ - أبرمت البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٨، اتفاقا بشأن إقامة مجلس تعاون بين الدولتين. ويلغي هذا الاتفاق، الاتفاق المتعلق بإقامة مجلس للتعاون المشترك بين جمهورية البوسنة والهرسك واتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا، المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٣٦ - وقد أحيط مكتبي مؤخرا علما باقتراح يدعو إلى إبرام اتفاق بشأن إقامة علاقات متوازية خاصة بين اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا. ولا يتطابق هذا الاقتراح في بعض الجوانب مع دستور البوسنة والهرسك، وتقاسم الاختصاصات بين المؤسسات المشتركة وبين الكيانين. وقد تم إبلاغ الطرفين بذلك. ويرصد مكتبي الحالة عن كثب.

٣٧ - ولم تفض المناقشات بشأن الحل الوسط مجموعة الاتفاقات التوفيقية الصغيرة المتعلقة بقضايا الخلافة، التي قدمها المفاوض الخاص في نهاية آذار/مارس، إلى أي توافق آراء: وافقت ٤ وفود على

مجموعـــة الاتفاقات، ولكن وفدا واحدا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة) له اعتراضات جوهرية عليها. ولم يتحقق سوى قدر ضئيل من التقدم بشأن الوصول الفعلي إلى السجلات والبيانات المتعلقة بمسائل الخلافة على الرغم من أن جمهورية يوغوسلافيا السابقة قررت مبدئيا إتاحة بعض الوثائق.

٣٨ - وقد لاحظ الاجتماع الوزاري للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في بيان مؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بقلق انعدام التقدم في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الجوهرية للخلافة. وأعلن أن هذه المفاوضات لا يمكن أن تتواصل إلى ما لا نهاية. وأعرب عن تأييده للتوصيات التي قدمتها بوقف المفاوضات حتى آخر أيلول/سبتمبر، لتتبعها دورة تفاوضية أخرى على أساس مشروع الاتفاق الإطاري المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، إذا ما توفرت الشروط المناسبة. وبعد تلك الدورة، سيقوم المجلس التوجيهي إذا تعين الأمر، بإعادة النظر في المسألة بما في ذلك إعادة النظر في خيار إحالة المسائل الأساسية المعلقة إلى التحكيم. وقد ينظر بالإضافة إلى ذلك في إمكانية اتخاذ خطوات لاحقة لتوزيع الأصول ذات الصلة المحتجزة في الخارج.

٣٩ - وفيما يتعلق بالوصول إلى السجلات، جدد المجلس التوجيهي طلبه الذي تقدم به مجلس (بون) لتنفيذ السلام، وشدد على أهمية الامتثال الكامل له دون إبطاء. ومن شأن مثل هذه الخطوة أن تمكن المفاوضات على مشروع الاتفاق الإطاري من المضي قدما وعلى قدم المساواة.

نزاع برتشكو

٤٠ - وفقا للحكم التكميلي المؤرخ ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٨ اتبع مشرف برتشكو وموظفيه سياسة نشيطة للتنفيذ. وقد أبدى الكيانان كلاهما تحسنا في التعاون مع المشرف، مع أن المسؤولية الرئيسية للتنفيذ تقع على عاتق جمهورية صربسكا. وما برحت الشروط الأمنية مرضية عموما بالنسبة للعودة، إذ لم تقع حوادث هامة على أساس عرقي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٤١ - وتشهد حرية التنقل تحسنا مطردا في حركة المركبات ما عدا المسجلة في صربيا، في منطقة الفصل وفي داخل مدينة برتشكو وضمن حدودها.

٤٢ - وتتم الآن عودة المشردين واللاجئين في عدد أكبر من المناطق بما فيها منطقة برتشكو. وقد ووفق حتى الآن على ٩٩٨ ٢ طلبا للعودة (٠٠٠ ١٢ شخصا تقريبا)، كما عاد أكثر من ٠٧٢ ١ أسرة من البوشناق والكروات (ما يقدر بـ ٠٠٠ ٤ شخص).

٤٣ - وتزداد مشكلة معالجة المشردين الذين يحتلون بيوت العائدين. ويمكن أن تزداد سرعة العودة من الاتحاد إلى منطقة برتشكو، إذا كان المشردون في برتشكو، الذين يعيشون حاليا في بيوت البوشناق والكروات المهجورة، راغبين في النظر في العودة إلى الاتحاد، حيث ستتاح لهم بيئة أمنية مناسبة، ووظائف وغير ذلك من الفوائد الاجتماعية المتوفرة في الاتحاد. وبالإضافة إلى بعض العقبات البيروقراطية

المصطنعة، فإن الشرط الذي يفرضه الاتحاد بأن على المشردين الصرب أن يبرزوا شهادة تبين "مكان تواجدهم منذ عام ١٩٩١" لا يفعل شيئا لتخفيف القلق بين المشردين الصرب الذين يفكرون في العودة إلى الاتحاد.

٤٤ - وكان لدى الإدارة المتعددة الأعراق والقضاء والشرطة ملاك كامل من الموظفين في نهاية حزيران/يونيه، وهي تعمل جميعا وفقا لأوامر المشرف. ويبدو أن المجموعات العرقية الثلاثة جميعها تعمل بصورة مرضية مع بعضها البعض وخاصة في الشرطة والقضاء. وقد قامت الشرطة المتعددة الأطراف بتوسيع عملياتها لتشمل الدوريات المتنقلة والمستقرة المتعددة الأعراق، في منطقة الفصل وفي برتشكو الأصلية على حد سواء. ولا تزال هناك مشكلتان رئيسيتان بحاجة إلى حل: عدم توفر المعدات الأساسية مثل أجهزة اللاسلكي والأسلحة والتفاوت الكبير في المرتبات بين رجال الشرطة الصرب (وهي مرتبات منخفضة جدا) والمرتبات الأصلية للمجموعتين العرقيتين الأخريين اللتين تقومان بالوظائف نفسها في الاتحاد.

٤٥ - ويتصل إنعاش اقتصاد برتشكو الذي تم توخيه في حكم التحكيم الأول وفي الحكم التكميلي اتصالا مباشرا بعملية العودة السلمية والتقدم المحرز في تعزيز المؤسسات الديمقراطية في برتشكو: إدارة وقضاء وشرطة ومؤسسات أخرى متعدد الأعراق ممولة من ميزانية بلدية برتشكو. ولتحقيق ذلك يتعين الاستغناء عن خدمات عدد معين من الموظفين الصرب بغية توظيف بوشناق وكروات. ولا توجد وظائف بديلة للمستغنى عن خدماتهم. كما أن فرص الوظائف غير متوفرة للعائدين الذين يزداد عددهم بصورة مطردة. ومن شأن هذه الأمور جميعا أن تسهم بصورة سلبية في الاستقرار والسلم بين المجتمعات العرقية الثلاثة وينبغي التصدي لها عن طريق تحسين التوقعات الاقتصادية.

٤٦ - ومع أن مكتبي في برتشكو، والمنظمات الدولية الموجودة فيها تحرز تقدما مطردا في إعادة تشييد الهياكل البلدية وبناء المساكن وكذلك في المشاريع الصغيرة (بما فيها تشجيع الأعمال الحرة الصغيرة) فإن اقتصاد برتشكو لا يزال راكدا ويفتقر إلى فرص التوظيف الهامة. إن برتشكو بحاجة ماسة لتوفُّر فرص التوظيف لدعم الإدارة المتعددة الأعراق والعائدين وردع إمكان وقوع اضطراب اجتماعي.

٤٧ - ومن أجل إحراز تقدم كبير إزاء إنعاش الاقتصاد قبل أن تبدأ إجراءات التحكيم النهائية في نهاية عام ١٩٩٨ يتعين إنشاء منطقة اقتصادية خاصة والقيام بعملية التحول إلى القطاع الخاص. ولتحقيق ذلك سيكون من الضروري توفر الدعم المتزايد والثابت من جانب الجهات المانحة الدولية.

اللجان المشتركة

٤٨ - يشار في فروع هذا التقرير المتعلقة بالانتخابات إلى أنشطة اللجنة المؤقتة للانتخابات (المرفق ٣)، التي ترأسها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٤٩ - وفي الدورتين الثامنة والتاسعة للجنة المحافظة على المعالم الوطنية في البوسنة والهرسك المعقودتين على التوالي في الفترة من ٨-٩ أيار/ مايو في باريس وفي ٢٩ حزيران/يونيه في موستار توسَّعت قائمة المعالم لتشمل ١١٠ من المعالم الوطنية. وقامت اللجنة بدراسة تقرير أولي عن تشريع أعدته اليونسكو بهدف تزويد البوسنة والهرسك بالجهاز القانوني الضروري لحماية تراثها الثقافي. وعلاوة على ذلك وضعت اللجنة في دروتها المعقودة في حزيران/يونيه مشروع رسالة موجهة إلى السلطات المعنية في كلا الكيانين تطلب إليها اتخاذ التدابير الضرورية لحماية مواقع المعالم التي دمرت تدميرا كاملا وإبلاغ اللجنة بالتدابير المتخذة.

قضايا الاتحاد

٥٠ - لا يزال مكتبي يركز اهتمامه على قضايا الاتحاد. وقد عقد منتدى الاتحاد اجتماعا في موستار في ١٦ نيسان/أبريل. وتم التوصل إلى اتفاقات بشأن طائفة واسعة من المسائل بما فيها العودة لموستار، ومواصلة حل الهياكل الموازية والقنوات المالية المستقلة وكذلك البدء في المرحلة الثانية من إصلاح البلديات. ويواصل مكتبي متابعة تنفيذ هذه الاتفاقات.

٥١ - ونتيجة لاجتماع منتدى الاتحاد نجح محافظا كانتوني البوسنة الوسطى والهرسك نارتيفا ونائباهما في القيام بزيارات مشتركة للبلديات الواقعة في كانتونهما للإسراع في دمج الإدارات البلدية الموازية مع إيلاء الاهتمام بوجه خاص لاستمرار وجود الهياكل الموازية، والعمل الكامل للإدارات البلدية المشتركة، وتنفيذ خطط العودة للكانتونات. غير أن النتائج لا تزال محدودة.

٥٢ - وتم إنشاء لجنة وزارية لتبدأ في المرحلة الثانية لإعادة التنظيم البلدي، وتتكون من ممثلين عن وزارات الاتحاد المختصة، وكذلك عن المجلس الأوروبي ومكتبي، وعقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها في ٢٥ حزيران/يونيه، وستواصل اجتماعاتها بهدف اختتام أعمالها بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

٥٣ - وكان معظم حركة العودة الوافرة للأقليات في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٨ إلى درفار. غير أن حالات العودة هذه كان يصحبها عدد متزايد من حرق المنازل والحوادث الأمنية، بما فيها قتل شخصين مسنين من الصرب في ١٥ نيسان/أبريل. وفي ضوء استمرار عدم قيام السلطات المحلية بتوفير أمن كاف في البلدية، فقد أعفي نائب رئيس بلدية درفار ورئيس الشرطة فيها من منصبه.

٥٤ - وأثناء اضطراب منظم وقع في ٢٤ نيسان/أبريل هوجمت مكاتب بلدية درفار، كما هوجم رئيس البلدية الصربية وأصيب بجراح. كما هوجمت بعض البيوت وكذلك المكاتب المحلية التابعة لمكتبي، وقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وألحقت النيران أضرارا جسيمة بها.

٥٥ - وقد قام مكتبي بالتعاون الوثيق مع جميع وكالات التنفيذ الرئيسية باتخاذ التدابير اللازمة لتأكيد الوجود الدولي في درفار، وإعادة إنشاء بيئة أمنية من جديد، والبدء في التحقيقات اللازمة للتعرف على الفاعلين، ولجعل استئناف عملية العودة أمرا ممكنا. وقد قمت بتعيين مندوب مقيم لرصد الحالة في درفار والمساعدة على تثبيت الاستقرار فيها.

جمهورية صربسكا

٥٦ - لقد شهدت الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه تعزيزا لموقف الحكومة الجديدة في جمهورية صربسكا وتعزيزا للأحزاب السياسية التي تشكل الائتلاف الحكومي، على حساب الأحزاب المتشددة التي كانت تحكم سابقا. وقد عززت الحكومة سيطرتها على الشرطة والأجهزة العسكرية، والسلطات القضائية والجمركية.

٥٧ - وقد أقرت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بعض التشريعات الأساسية المطلوبة في اتفاق السلام. وقد استطاع الائتلاف الحكومي وقف أي محاولة من جانب المعارضة بزعامة الحزب الديمقراطي الصربي لعرقلة التقدم. وفي حزيران/يونيه قامت بالتصويت للإطاحة بمُمثِّلي الحزب الديمقراطي الصربي والحزب الراديكالي الصربي من منصبيهما كرئيس للجمعية ونائب رئيسها، اللذين استخدماهما لعرقلة إقرار التشريعات الأساسية، واستعاضت عنهما بممثلين من حزب جمهورية صربسكا المعتدل وأحد البوشناق من الائتلاف الاتحادي على التوالي. ويوجد الآن لأول مرة بعد الحرب في البوسنة والهرسك أحد البوشناق يشغل منصب نائب رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا.

٥٨ - وفي حزيران/يونيه كونت الأحزاب الثلاثة في حكومة الصرب ائتلاف "سلوغا". وهي على ثقة من أنها سوف تعزز موقفها في الانتخابات القادمة التي ستجرى في أيلول/سبتمبر وبالتالي فإنها ستتمكن من تهيئة الظروف الملائمة لإحراز مزيد من التقدم في تنفيذ عملية السلام في جمهورية صربسكا.

٥٩ - غير أنني منشغل إزاء قيام رئيس وزراء جمهورية صربسكا ورئيس جمهورية صربسكا بالوفاء بالوعود التي قدماها. فعودة الأقليات إلى بلديات جمهورية صربسكا لا تزال ضئيلة جدا، ويرجع ذلك، بصورة رئيسية إلى أن كثيرا من البلديات لا تزال خاضعة لسيطرة القوى القومية القديمة في الحزب الديمقراطي الصربي. بيد أن حكومة جمهورية صربسكا لم تعمل على الوفاء بالتزامها السياسي بالنسبة لاعتماد ما يسمى بقوانين الممتلكات التي تعتبر الأساس لعودة اللاجئين، وكذلك بالنسبة لإحراز تقدم في إعادة الهيكلة المتصورة لقوات الشرطة.

الانتخابات

٦٠ - منذ تقريري الأخير، تم تقريبا إنجاز العمل التنظيمي للجنة المؤقتة المعنية بالانتخابات، فيما يتعلق بالانتخابات العامة لسنة ١٩٩٨، باستثناء ما تعلق منه بالأجزاء الخاصة بالتصويت وعد الأصوات. فبالإضافة إلى التغييرات التي أشرت إليها في تقريري الأخير، قلصت اللجنة المؤقتة المعنية بالانتخابات مدة تولي

المنصب إلى سنتين بالنسبة لجميع المستويات الحكومية، ما عدا بالنسبة لمجلس رئاسة البوسنة والهرسك التي ينظمها دستور البوسنة والهرسك. وسوف يتم التناوب على منصب رئيس مجلس الرئاسة كل ثمانية أشهر. ووفقا للقواعد الجديدة، يتعين أن تشكل النساء نسبة الثلث على الأقل من المرشحين العشرة الأوائل في قائمة مرشحي أي حزب أو ائتلاف سياسي؛ ويلزم المرشحون بالكشف علنا عن أصولهم المالية وأصول أسرهم؛ ومنعت الدعاية مقابل أجر في وسائط الإعلام.

٦١ - وقد أغلقت فترة تسجيل الناخبين، وكذا فترة تسجيل الأحزاب السياسية، وتشكيل الائتلافات والتحالفات فضلا عن تقديم قوائم المرشحين. وكيما تعكس الساحة السياسية السريعة التغيير، قامت اللجنة المؤقتة المعنية بالانتخابات بتمديد فترة تسجيل الأحزاب التي انفصلت عن الأحزاب الموجودة، وذلك حتى تموز/يوليه ١٩٩٨. وقد قدمت "المبادرة الكرواتية الجديدة" التي يرأسها عضو مجلس الرئاسة الكرواتي طلبا بالتسجيل كحزب.

٦٢ - وبالإضافة إلى التحضيرات لانتخابات سنة ١٩٩٨ ما يزال يجري رصد تنفيذ نتائج الانتخابات البلدية لعام ١٩٩٧. ففي حزيران/يونيه، قامت اللجنة المؤقتة المعنية بالانتخابات بتمديد فترة الطعن في التصديق النهائي، لحين تنظيم الانتخابات البلدية المقبلة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وسوف يساعد هذا التدبير في ممارسة الضغط من أجل ضمان أداء المجالس البلدية/الجمعيات البلدية لوظائفهما على نحو فعال، والعودة الطوعية للمسؤولين البلديين النازحين، إلى بلدياتهم.

وسائط الإعلام

٦٣ - ما فتئت استراتيجيتي في مجال وسائط الإعلام تقوم، على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، على ثلاث دعائم هي (١) إعادة هيكلة بيئة الوسائط الإعلامية وإقامة إطار تنظيمي؛ (٢) دعم وسائط الإعلام المستقلة وتوفير مصادر معلومات بديلة؛ (٣) تنظيم حملة إعلامية عامة الغرض منها كسر الهيمنة التي تمارسها الحكومة والأحزاب السياسية على البيئة الإعلامية. ونحن الآن بصدد إحراز تقدم نحو تحقيق هدفنا الأولي المتمثل في إعادة التوازن في مجال الحصول على معلومات موضوعية واتفقنا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مبادئ توجيهية صارمة بشأن العدل والإنصاف في الوصول إلى وسائط الإعلام خلال الفترة السابقة للانتخابات.

٦٤ - الدعامة الأولى: بخصوص الدعامة المتعلقة بإعادة الهيكلة والتنظيم من استراتيجيتي، فقد أدت عملية إعادة هيكلة إذاعة وتلفزيون صربسكا إلى قدر أكبر من التوازن في الإبلاغ عن الأحداث في الكيان الصربي. ولا يزال مجلس المحافظين الجديد الذي يرأسه المدير الدولي يؤدي وظيفته بفعالية. فمنذ تعيين المدير، لم يعد برنامج الأخبار المسائية يذيع تعليقات سياسية مثيرة. غير أن عملية إعادة هيكلة إذاعة وتلفزيون صربسكا تعرقلت بسبب انعدام الموارد المالية والتقنية، وإني أحث الحكومات المانحة على عدم إهمال هذا الجزء التقني الهام من عملية إعادة الهيكلة.

٦٥ - وبفضل التحسن الذي شهده المناخ السياسي ونجاح جهود إعادة الهيكلة، انسحبت قوة تثبيت الاستقرار من جميع مواقع أبراج إذاعة وتلفزيون صربسكا التي تمت السيطرة عليها خلال السنة الماضية، باستثناء موقعين، ويعتزم الانسحاب مبكرا من البرجين المتبقيين.

٦٦ - ما برح إصلاح إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك يشكل أهم أنشطة إعادة الهيكلة الإعلامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان الغرض من عملية الإصلاح هذه حماية التلفزيون من الهيمنة السياسية المباشرة ومنح حق الاقتراع للمجتمعات المحلية الرئيسية للاتحاد ولمجموع البوسنة والهرسك وفقا لاتفاق دايتون للسلام. وقد وقع اثنان من أعضاء مجلس الرئاسة الجماعية وهما علي عزت بيغوفيتش وكريزيمير زوباك مذكرة تفاهم يتعهدان فيها بدعم إعادة تنظيم إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك. ووقعت على مذكرة التفاهم، أيضا، قيادة نقابة موظفي إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك. وتنص مذكرة التفاهم على إنشاء هيئة إذاعة عامة تعكس البنية الدستورية للبوسنة والهرسك. وفي انتظار إنشاء تلك الهيئة، سوف يشرع مجلس محافظين ومدير دولي في إعادة هيكلة الشبكة التلفزيونية، وسوف يصادق الممثل السامي على مجلس المحافظين ويعين مديرا دوليا.

٦٧ - وتم إنشاء اللجنة الإعلامية المستقلة، رسميا في ١١ حزيران/يونيه بموجب قرار من الممثل السامي. وقد شكلت اللجنة وفقا للمرفق ١٠ من الاتفاق الإطاري العام للسلام ووفقا لاستنتاجات مجلس تنفيذ السلم في بون. وقد حدد القرار سلطات اللجنة في تخصيص ترددات البث في مجموع البوسنة والهرسك وإصدار تراخيص البث ووضع مدونة للصحافة المطبوعة. وبموجب القرار، أعلن وقف مؤقت بمنح التراخيص الجديدة كيما تتمكن اللجنة من تقييم الحالة الراهنة في المجال الإذاعي.

٦٨ - والهدف من اللجنة الإعلامية المستقلة هو ضمان أن تمتثل جميع محطات الإذاعة ووسائط الإعلام في البلد لمجموعة من المعايير الدنيا تستند إلى المبادئ الديمقراطية الغربية وإلى القانون. وإثر عملية توظيف اتسمت بالشفافية، اختير مدير عام إلى جانب خبراء آخرين لرئاسة الإدارات. وقد عقدت اللجنة مؤتمرات صحفية لشرح أعمالها ولا تزال تتشاور مع محطات الإذاعة بشأن تفاصيل عملية وضع مدونة للممارسات، ينتظر أن تصدر في ١ آب/أغسطس.

٦٩ - الدعامة الثانية: وضع مكتبي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إجراء للتقييم المنتظم لوسائط الإعلام المستقلة الموجودة منها والجديدة، بغرض ضمان توزيع عادل للدعم الدولي. وقد حاول مكتبي توجيه المساعدة نحو المناطق التي تفتقر إلى مصادر معلومات بديلة، بصرف النظر عن تلك التي تسيطر عليها السلطات المحلية. وسوف تستفيد هذه الاستراتيجية إلى حد كبير من تحسين التنسيق فيما بين الحكومات المانحة بشأن المشاريع التي يجري انتقاؤها من بين وسائط الإعلام المستقلة لأغراض المساعدة المالية. وسوف يعمل مكتبي على تشجيع ذلك التنسيق خلال الأشهر القادمة.

٧٠ - وتمثل القناة التلفزيونية "شبكة البث المفتوح" المشروع الأكثر طموحا من بين مشاريع وسائط الإعلام المستقلة، التي يدعمها المجتمع الدولي خلال الفترة، وتتوافق مع الأهداف المحددة في التقارير السابقة. وبفضل تبرعات قدمت على مراحل من المجتمع الدولي لأغراض التمويل والبرمجة، رسخت القناة الآن أقدامها في الساحة الإعلامية للبوسنة والهرسك. ويؤكد ذلك استطلاعات الرأي المستقلة والبحوث. وقد تم التغلب جزئيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير على عدم إمكانية توقع تمويل، مما مكن الشبكة من وضع جدول زمني ثابت ومتناسق للبرامج والأخبار، حتى نهاية هذه السنة على الأقل. كما أحرزت الشبكة تقدما كبيرا في زيادة عائدات التسويق، وهي الآن تسير بخطى ثابتة نحو التحول إلى قناة تجارية كاملة. غير أن الجدوى التجارية للشبكة ستظل مرهونة بالتنمية الاقتصادية للبوسنة والهرسك بصفة عامة كما أن استدامتها على المدى الطويل ستتوقف على تحقيق التوازن بين الاستغناء تدريجيا عن التبرعات الدولية وتحقيق العائدات التجارية المتوخاة.

٧١ - الدعامة الثالثة: الهدف من الحملة الإعلامية العامة التي تشكل الدعامة الثالثة لاستراتيجيتي، هو توفير معلومات واضحة وغير متحيزة بشأن سلسلة من المواضيع، عن طريق برمجة وإعلانات مأذون بها. وتعكس القضايا التي تتناولها الحملة الأعمال الرئيسية المضطلع بها في المجال المدني لدعم عملية السلام. وقد صممت الرسائل المتوخاة من الحملة من جانب محترفين في مجال البرمجة بحيث تكون واضحة ويسهل فهمها على الجمهور. وقد اكتملت جزئيا، في الوقت الراهن، جوانب الإعلان والبرمجة من الحملة، وتقوم جميع وسائط الإعلام في البلد ببثها. وسوف يتواصل ظهور إعلانات وبرامج جديدة تتناول المواضيع التي سبق إعدادها.

عودة اللاجئين والمشردين

٧٢ - كانت عمليات العودة في النصف الأول من عام ١٩٩٨ أبطأ من المتوقع. وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد حددت رقما مستهدفا لعودة الأقليات خلال الأشهر الستة الأولى من العام هو ٠٠٠ ٥٠ شخص. بينما كان الرقم الفعلي أقرب إلى ٠٠٠ ١١ - ٠٠٠ ١٥ شخص.

٧٣ - وما زالت العقبات الرئيسية أمام العودة، كما أوجزتها خطة عمل قوة العمل المعنية بعودة اللاجئين هي الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب السلطات، وعدم الشعور بالأمن الشخصي بالنسبة لأبناء الأقليات العائدين، وعدم توفر السكن، ونقص عام في فرص العمل، ومشاكل قانونية وإدارية.

٧٤ - وكان مؤتمر بانيا لوكا المعني بالعودة الإقليمية الخطوة الأولى من سلسلة خطوات لتعزيز العودة إلى الإقليم. وحدد المؤتمر متطلبات الإسراع بالعودة فيما بين كرواتيا والبوسنة والهرسك ومن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى كل من هذين البلدين. وجرى التشديد على اعتماد خطط محددة للعودة وتنفيذ الأطر التشريعية والإدارية والاجتماعية الملائمة.

٧٥ - وسجل اعتماد كرواتيا في ٢٦ حزيران/يونيه لبرنامج جديد للعودة خطوة أخرى نحو تحقيق العودة الإقليمية. وهو برنامج مشجع، وإن كان لم يعالج جميع المسائل التي أثيرت في مؤتمر بانيا لوكا، وربما يسفر عن عدد كبير من العائدين اذا نفذ بحسن نية. وتقوم فرقة العمل المعنية بعودة اللاجئين بتدعيم صلاتها بالفاعلين الرئيسيين في كرواتيا بغية المساعدة في تنفيذ البرنامج وفي تعجيل العودة عبر الحدود.

٧٦ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه أيضا، استضافت مفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الفريق العامل المعني بالقضايا الإنسانية، في جنيف. واستعرض الاجتماع استراتيجية المفوضية للعودة الإقليمية وأيدها وأبرز أهمية عودة الأقليات كمفتاح لحل مشكلة العودة ككل في بلدان يوغوسلافيا السابقة. إلا أن مرحلة التخطيط قد انقضت الآن، كما أشار نائبي في اجتماع الفريق العامل المعني بالقضايا الإنسانية.

٧٧ - وما برح تنفيذ إعلان سراييفو ضعيفا حتى الآن. وترفض السلطات معالجة المشاكل المنهجية في نظام توزيع المساكن، وتتبنى نهجا مرهقا ومبهما بدلا من معالجة كل حالة على حده. وقد توقفت المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى سراييفو نتيجة لعدم الامتثال. وسأقدم إحاطة كاملة إلى المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٨، وأناقش معه مجموعة التدابير الممكن اتخاذها لتصحيح الحالة.

٧٨ - وفي تطور إيجابي بدأت عمليات العودة عبر الحدود المشتركة بين الكيانات تسرع الخطى. وعاد الصرب البوسنيون إلى أماكن مثل بوسانسكي بتروفاك وسراييفو ودرفار ووسط البوسنة. وتجري عمليات عودة البوسنيين والكروات في الجزء الشمالي الغربي من جمهورية صربسكا بأعداد بسيطة، وينتظر أن تسرع خلال الصيف مع انتهاء برامج التعمير وتوفر المزيد من أماكن الإقامة. ويعتبر برنامج اللجنة الأوروبية لدعم العودة لعام ١٩٩٨ عاملا رئيسيا في توليد أماكن سكنية جديدة ودعم الهياكل الأساسية.

٧٩ - وبالنسبة لبقية العام، سأواصل تطبيق اشتراطات صارمة لدعم العودة. ولن أتردد في استخدام سلطتي لإبعاد المسؤولين الذين يحاولون منع عمليات العودة. غير أنني ما زلت مقتنعا بأن العودة لن تقتصر على عام ١٩٩٨. فستستغرق عودة اللاجئين والمشردين المنتمين إلى البوسنة والهرسك سنوات. وربما يكون توقع إجراء الانتخابات في أيلول/سبتمبر قد ساهم في هذا التأخير في عملية العودة، حيث يتنصل قادة الحكومة من الالتزامات السابقة بالسماح بعودة أعداد كبيرة من أبناء الأقليات خوفا من أن يؤثر هؤلاء على مصائرهم السياسية.

<u>حرية التنقل</u>

٨٠ - يسير نظام لوحات الترخيص الموحدة بيسر. وأصدرت حتى الآن لوحات الترخيص الموحدة لثلثي مالكي المركبات في البوسنة والهرسك. ومن أجل تحقيق ذلك، كان من الضروري قيام مكتبي وقوة الشرطة الدولية بسلسلة من التدخلات رفيعة المستوى. ووفقا لاستنتاجات مجلس تنفيذ السلام في بون، طلبت من أعضاء ذلك المجلس عدم السماح بعبور الحدود الدولية بعد ١ حزيران/يونيه إلا للمركبات التي تحمل لوحات

الترخيص الجديدة، ونتيجة لاستحداث لوحات الترخيص الجديدة التي لا تفصح عن مكان نشأة مالك السيارة أو أصله العرقي، ازداد التنقل عبر خط الحدود المشتركة بين الكيانات بدرجة كبيرة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٨١ - ولم يكن التقدم المحرز في حرية تنقل مواطني البوسنة والهرسك المقيمين في جمهورية صربسكا إلى كرواتيا عبر حدود البوسنة والهرسك وانتقال الصرب المشردين من كرواتيا إلى ذلك الكيان (كرواتيا) مرضيا. وقد أثيرت هذه المسألة مرارا مع الحكومة الكرواتية، التي أعلنت أنه لن يكون هناك تمييز بعد ذلك ضد المقيمين في جمهورية صربسكا الذين يحملون جوازات سفر بوسنية. غير أن حكومة كرواتيا تواصل وضع العراقيل المتعلقة بالتأشيرات وغيرها من العراقيل أمام حاملي وثائق السفر الأخرى المقيمين في جمهورية صربسكا.

٨٢ - وما زالت المسائل المتعلقة بالهياكل الأساسية تتطلب عناية من مكتبي. فلم ينفذ بعد استئناف حركة السكك الحديدية الطبيعية بين البوسنة والهرسك وكرواتيا. وكان الاتفاق المتعلق بحركة خط السكك الحديدية عبر الحدود قد قدم مؤخرا إلى وزارة الشؤون المدنية والاتصالات للموافقة عليه من مجلس الوزراء ومناقشته مع السلطات الكرواتية. ووقعت شركة السكك الحديدية المنشأة حديثا اتفاقا مماثلا مع السكك الحديدية الكرواتية، وإن كان يجدر ملاحظة أن هذه الشركة العامة للسكك الحديدية ما زال عليها أن تضع رسميا كتابا بالقواعد التي تحكم عملياتها.

٨٣ - وتم في نيسان/أبريل توقيع مرسوم بشأن تنظيم حركة مرور الحافلات فيما بين الكيانات. ويجري حاليا وضع التعليمات لتنفيذ المرسوم. وفي الوقت نفسه، لم تتم الموافقة بعد على خطوط حافلات جديدة بين الكيانات.

٨٤ - وأعد بروتوكول يتناول تنظيم الملاحة في نهر سافا. وقدم إلى وزارة الشؤون المدنية والاتصالات للنظر فيه ومتابعة مناقشته مع السلطات الكرواتية. وما زال هذا البروتوكول ينتظر الموافقة.

٨٥ - وحددت برامج لإعادة بناء الجسور على نهري أوتا وسافا. إلا أنه لا تجري حاليا إعادة بناء أي من الجسور وتستخدم إنشاءات مؤقتة عديدة. وتنظر اللجنة الأوروبية في تعمير سبعة جسور وتنظر وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في تعمير جسرين، ويجرى حاليا تعمير جسر واحد في إطار مشروع للبنك الدولي. وما زالت جهود التنسيق بين مشاريع التعمير من خلال إشراك المانحين وممثلي كرواتيا والبوسنة والهرسك والسلطات المحلية تنتظر التحقيق.

مسائل الشرطة

٨٦ - لم تحدث للأسف أية تحسينات كبيرة فيما يتعلق بإعادة هيكلة الشرطة في الاتحاد أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ومما يدعو إلى القلق بصفة خاصة أن كانتونين من الاتحاد ما زالا قائمين دون افتتاح

وزارات للداخلية. غير أن قوة الشرطة الدولية أحرزت تقدما فيما يتعلق بوزارة داخلية الاتحاد. وينتظر أن تفتتح عملها عما قريب.

٨٧ - ووفقا لاستنتاجات مجلس تنفيذ السلام في بون وإعلان اجتماع لكسمبرغ الوزاري الذي عقده المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، أعد مكتبي، بالتعاون مع قوة الشرطة الدولية، مشروع التشريع اللازم لإنشاء شرطة حدود للبوسنة والهرسك، وهو على وشك أن يقدم إلى مجلس الوزراء لمناقشته واعتماده.

المفقودون والمقابر الجماعية

٨٨ - لا تزال قضية المفقودين تتسم بحساسية شديدة وغالبا ما تتلاعب بها جهات مختلفة لأغراض سياسية. ولا يزال الفريق العامل المعني بالمفقودين، الذي ترأسه لجنة الصليب الأحمر الدولية، يتيح لممثلي رابطات الأسر أن تتصل اتصالا مباشرا بالسلطات المحلية ذات الصلة.

٨٩ - وقد خطت اللجنة المشتركة المعنية باستخراج الجثث، التي يرأسها مكتب الممثل السامي، خطوة هامة إلى الأمام. وهذه اللجنة، المؤلفة من ممثلين للأطراف الثلاثة، هي المحفل الرئيسي الذي يكفل لكل طرف أن يستخرج الجثث من أراضي الطرفين الآخرين. وخلال عمليات استخراج الجثث التي جرت في آذار/ مارس، أمكن للمرة الأولى العمل دون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تطبيقا تاما. إذ بدأ فريق من جمهورية صربسكا عمليات استخراج للجثث في يايتشي في ٢ آذار/ مارس، وبدأ الفريق الكرواتي استخراج الجثث في جهة كاكاني بعد ذلك بيومين، بينما بدأ الفريق البوسني أعمالا مماثلة في غرب موستار في منتصف آذار/ مارس. والعمل مستمر بنفس الطريقة التعاونية. وحتى الآن استخرج نحو ٢٥٠ جثة فيما يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ موقعا صغيرا في أربع جهات رئيسية منذ مطلع آذار/ مارس.

٩٠ - وتجري عمليات الاستخراج بمساعدة من المجتمع الدولي. وتقدم هيئة "الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان" مساعدات تتمثل في الدراية الفنية والعلمية، وذلك برعاية اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين، التي توفر أيضا التمويل اللازم لإزالة الألغام ولتوفير مواد الطب الشرعي. وتساعد الأمم المتحدة من خلال زيارات للمواقع بهدف تقييم الألغام، بينما تقوم قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة بمراقبة الشرطة المحلية المسؤولة عن الأمن في المواقع. أما قوة تثبيت الاستقرار، فهي توفر الأمن في الجهات وإمكانيات الإخلاء في حالات الطوارئ.

حقوق الإنسان

٩١ - يسرني استمرار التقدم المحرز نحو هدف تأمين التمويل الكافي والثابت لدائرة حقوق الإنسان ومكتب أمين مظالم حقوق الإنسان ولجنة المطالبات العقارية. وقد مكن ازدياد الأمن المالي هذه المؤسسات من التعامل بفعالية أكثر مع عبء الحالات المتراكمة المتزايد بسرعة. غير أن حكومة البوسنة والهرسك لم تف بعد بتعهدها بالمساهمة بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ مارك ألماني لكل من هذه المؤسسات من ميزانيتها لعام

١٩٩٧ وبمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ مارك ألماني من ميزانيتها لعام ١٩٩٨. ويواصل مكتبي العمل مع الحكومة من أجل كفالة الوفاء بهذا الالتزام.

٩٢ - وما زال هناك افتقار خطير للتعاون من جانب السلطات في كفالة التنفيذ الفعال لقرارات وتوصيات هذه المؤسسات. وبعد تأخير طويل، عـُين أخيرا وكيل لتمثيل الدولة في المرافعات أمام الدائرة. وللأسف لم يعين بعد وكيل لدى أمين المظالم. ويواصل مكتبي الاشتراك في رصد استجابات السلطات وينسق التدخل في الحالات التي لا تفي السلطات فيها بالتزاماتها. ولا بد من وجود آليات واستراتيجيات لكفالة احترام القرارات النهائية والملزمة الصادرة عن دائرة حقوق الإنسان ولجنة المطالبات العقارية فضلا عن تنفيذ توصيات أمين المظالم وأمناء المظالم الاتحاديين. وقد وضع مشروع التشريع التنفيذي للجنة المطالبات العقارية وجاري النظر في تشريع نيابة عن لجنة حقوق الإنسان. والتنسيق والتعاون جيد فيما بين المؤسسات، وأحرز تقدم ملموس من حيث تأثير هذه المؤسسات في المساهمة في احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في البوسنة والهرسك.

٩٣ - ويساور مكتبي القلق البالغ لازدياد عدد حوادث تدمير الممتلكات والعنف الموجهة ضد العائدين والمقيمين من أبناء الأقليات في بلديات مثل درفار وستولاتش وترافنيك. وقد أدان المجتمع الدولي بشدة مقتل زوجين مسنين من الصرب البوسنيين حاولا العودة إلى درفار في نيسان/أبريل، والهجوم العنيف المنظم ضد العائدين من الصرب البوسنيين وأعضاء المجتمع الدولي الذي وقع في ٢٤ نيسان/أبريل في درفار، فضلا عن حادث انفجار سيارة في ترافنيك أسفر عن مصرع شرطي كرواتي بوسني وجرح زميله من البوشناق. وتبرز هذه الحوادث عدم قيام السلطات المحلية والوطنية بالاضطلاع بمسؤولياتها عن كفالة البيئة الآمنة الأساسية لتنفيذ المرفقين السادس والسابع من اتفاق السلام. وما زال الإبلاغ مستمرا عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب الشرطة المحلية في كلا الكيانين. إلا أن التحقيقات التي أجرتها قوة الشرطة الدولية وشرطة جمهوية صربسكا استجابة للادعاءات الخطيرة بإساءة المعاملة أثناء الاعتقال من جانب الشرطة في تيسليتش قد أدت إلى وقف أعضاء من قوة شرطتها عن العمل. ومن المأمول أن توجه الإجراءات المتخذة نتيجة لهذا التحقيق المشترك رسالة واضحة للسلطات في كلا الكيانين بأن مثل هذه التصرفات لن يـُسمح بها.

٩٤ - وتم التوصل إلى اتفاق بين وزيري التعليم في أيار/ مايو بشأن استعراض جميع كتب النصوص المستعملة في المدارس الابتدائية والثانوية (باستثناء كتب الرياضيات والعلوم والمناهج المهنية التقنية). وبموجب الاتفاق، الذي نسقه مكتبي بمساعدة اليونسكو ومجلس أوروبا والبنك الدولي، أنشأت الوزارتين أفرقة خبراء لاستعراض كتب النصوص من أجل تحديد المواد المهينة التي ينبغي حذفها قبل السنة الدراسية القادمة. كما يعمل مكتبي مع هذه المنظمات الدولية على كفالة الإصلاح الضروري للمنهج التعليمي في كلا الكيانين.

٩٥ - وبينما أدى اعتماد الجمعية الوطنية للاتحاد لقوانين الملكية والإسكان في نيسان/أبريل إلى وضع الإطار القانوني لعودة اللاجئين والمشردين إلى المساكن التي كانوا يقيمون فيها قبل الحرب، تباطأ تنفيذ هذه القوانين بواسطة عدة أشكال من العرقلة المتعمدة. وقد حث المجلس التوجيهي السلطات الاتحادية في إعلان لكسمبرغ على اتخاذ خطوات فورية لكفالة التنفيذ التام للتشريع.

٩٦ - وفشلت حكومة جمهورية صربسكا حتى الآن في الوفاء بالتزامها بكفالة اعتماد مشاريع قوانين الملكية والإسكان، التي هي أساسية للعودة ولتنفيذ السلام بصفة عامة. وقد تحدد في لكسمبرغ ٣١ آب/أغسطس كموعد نهائي لإنجاز مشروع تشريع يكون مقبولا لمكتبي وإصدار الجمعية الوطنية له. وسيواصل مكتبي العمل على كفالة الوفاء بهذا الموعد النهائي.

تعزيز سيادة القانون والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا

٩٧ - كانت التطورات الأخيرة في مجال التعاون القضائي مشجعة، ولا سيما بتوقيع مذكرة التفاهم بشأن المساعدة القانونية بين مؤسسات الاتحاد وجمهورية صربسكا في ٢٠ أيار/ مايو. وعلاوة على ذلك، عقدت لجنة التعاون القانوني فيما بين الكيانات، التي أنشأها مجلس رئاسة البوسنة والهرسك في شباط/فبراير ١٩٩٨، دورتها الافتتاحية في حزيران/يونيه. وعندما يستكمل تكوين هذه اللجنة، فإنها ستكون بمثابة منتدى تصاغ فيه توصيات ملموسة بشأن كيفية توسيع التعاون القضائي وتحسينه بين الكيانات فضلا عن تقديم المشورة فيما يتعلق بتنفيذ مذكرة التفاهم بشأن المساعدة القانونية.

٩٨ - وبالرغم من النتائج التي توصل إليها مجلس تنفيذ السلام في بون، التي طلبت إلى الاتحاد اعتماد قانون جنائي جديد للاتحاد وقانون للإجراءات الجنائية بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، فلا يزال كلا القانونين قيد النظر أمام برلمان الاتحاد لمدة تجاوزت الموعد النهائي بأربعة أشهر. وعليه، فقد طالب المجلس التوجيهي في لكسمبرغ إلى الكيانات أن تقوم بإنجاز المرحلة الأولى الراهنة من إصلاح القانون الجنائي وحث الاتحاد وجمهورية صربسكا على سن قوانين جنائية جديدة وقوانين للإجراءات الجنائية جديدة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ و ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ على التوالي. ولم يف الاتحاد بالموعد النهائي الخاص به وهو ٣٠ حزيران/يونيه، بالرغم من تمديده لمدة نصف عام تقريبا. ويتسم كلا القانونين بأهمية أساسية من أجل الحماية الفعالة للحقوق والحريات المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها بالإضافة إلى أداء النظم القضائية في البوسنة والهرسك. وقد تدخل مكتبي بقوة لكفالة قيام الاتحاد باعتماد هذين القانونين وسيواصل ممارسة الضغوط على جمهورية صربسكا للوفاء بالتزاماتها بموجب إعلان لكسمبرغ.

٩٩ - وواصل مكتبي، وفقا للاستنتاجات التي توصل إليها مجلس تنفيذ السلام في بون العمل من أجل كفالة اعتماد نهج شامل ومنسق لإصلاح النظام القضائي. وعلى الرغم من تحقيق تقدم في هذا الميدان، فلا أزال منشغلا من أن جهود الإصلاح القضائي لا تسير بسرعة كافية لمواجهة الاحتياجات العاجلة لعملية السلام. فعلى سبيل المثال، ينبغي معالجة عدم قدرة النظام القضائي على التصدي للعنف الذي يهدد عودة

اللاجئين والمشردين. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحة لإصلاح نظام التعيينات القضائية. وقد تدخل مكتبي إلى جانب المنظمات الدولية الأخرى لكفالة إجراء التعيينات القضائية بالاستناد إلى المؤهلات المهنية بدلا من المعايير السياسية. بيد أن من اللازم اتباع نهج أكثر انتظاما، ولتحقيق هذا الهدف يجري إعداد مشروع تشريع لمعالجة هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، فقد طلبتُ إلى لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا بيان الرأي بشأن مسألة ما إذا كان هناك حاجة لإنشاء جهاز قضائي على مستوى الدولة للنظر، في جملة أمور، في الادعاءات المقدمة من الأشخاص الذين تضررت مصالحهم من الإجراءات التي اتخذتها مؤسسات البوسنة والهرسك. وإذا كان رأي لجنة البندقية بالإيجاب، فسيتعين اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لإنشاء هذا الجهاز القضائي.

١٠٠ - وكذلك فقد شدد مجلس تنفيذ السلام في بون على أن "مراقبة الجهاز القضائي تعد عنصرا أساسيا من عناصر هذه العملية" وطالب "بتكريس الموارد اللازمة لهذه المهمة". ولسوء الحظ، فإن هذه المناشدة لم تلق أذنا صاغية. ولا تزال جهود إصلاح النظام القضائي تعرقل من جراء النهج المخصص المتبع حاليا إزاء المراقبة، الذي لا يوفر المعلومات اللازمة لتوجيه برامج الإصلاح وتطويرها بصورة فعالة. ومن شأن المراقبة الشاملة للنظام القضائي أن تزيد من كفاءة جميع الجهود الأخرى المبذولة في هذا الميدان، وتكون في حد ذاتها بمثابة رادع ضد الانتهاكات.

١٠١ - ولا يزال التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا قائما بقيام جنود قوة تثبيت الاستقرار باحتجاز أربعة من صرب البوسنة الذين وجهت إليهم لوائح اتهام أثناء فترة التقرير، بالإضافة إلى الاستسلام الطوعي لأحد صرب البوسنة الذي وجهت إليه لائحة اتهام في نيسان/أبريل.

١٠٢ - كما واصل مكتبي عمله في دعم الجهود الجارية لإصلاح الإطار القانوني الواجب التطبيق على المنظمات غير الحكومية، لتهيئة بيئة قانونية وأمنية مناسبة من شأنها دعم تنمية منظمات المجتمع المدني. وتم توزيع صيغة عمل من مشروع قانون جديد بشأن الجمعيات والمؤسسات في حزيران/يونيه لإجراء مناقشة عامة بشأنها. ويستهدف هذا التوزيع الأول بصورة رئيسية المنظمات غير الحكومية المحلية في البوسنة والهرسك، بهدف التماس آرائها بشأن التشريع الذي سيؤثر عليها بصورة حاسمة. ويتسم وضع إطار تشريعي سليم للمنظمات غير الحكومية بأهمية حيوية. وتعتبر حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي أمرا أساسيا للسلام الدائم في البوسنة والهرسك. ومن شأن التعبير عن هذه الحقوق من خلال مجتمع مدني نشيط أن يساعد على بناء الاستقرار الاجتماعي واحترام سيادة القانون. ومن شأن وجود التشريعات الملائمة أن تحمي هذه الحقوق وترسي دعائم المساءلة.

الإصلاح الاقتصادي والإعمار

١٠٣ - شدد إعلان لكسمبرغ الصادر عن المجلس التوجيهي الوزاري لمجلس تنفيذ السلام أهمية إنشاء اقتصاد متكامل في البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى تحويل البلد نحو الاقتصاد السوقي. وفي هذا الضوء،

تم تحقيق بعض التقدم الهام في الفترة قيد الاستعراض. بيد أن تنفيذ الإصلاحات في مجال الإدارة الاقتصادية لا يزال عسيرا.

١٠٤ - وتمثلت إحدى الخطوات الرئيسية نحو تهيئة الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية المطردة في موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٢٩ أيار/ مايو على ترتيب احتياطي. وبموجب هذا الترتيب، سيتاح مبلغ ٨٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتعزيز المركز المالي للبلد بوجه عام والمصرف المركزي بوجه خاص. وسيؤدي هذا القرض إلى تيسير تنفيذ برنامج الاقتصاد الكلي للفترة ١٩٩٨ ١٩٩٩ على النحو الذي عرضته سلطات البوسنة والهرسك. ويتولى البنك الدولي تقديم المزيد من الدعم لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية في المالية العامة؛ وفي أعقاب موافقة صندوق النقد الدولي، تمت الموافقة في ٤ حزيران/يونيه على قرض التكييف الهيكلي للمالية العامة الذي بلغ مجموعه ٦٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة.

١٠٥ - ووفر قرض صندوق النقد الدولي الاحتياطي الأموال الاحتياطية اللازمة للمصرف المركزي للبوسنة والهرسك. وأدى هذا بدوره إلى إتاحة طرح الماركا القابلة للتحويل للتداول، وهي العملة المشتركة الجديدة للبوسنة والهرسك. وتم تثبيت سعر الماركا القابلة للتحويل مقابل المارك الألماني بمعدل ١:١. ويتم ضمان سعر الصرف هذا بواسطة قيود مجلس العملة، التي يجري بموجبها دعم جميع مبالغ الماركا القابلة للتحويل الموجودة قيد التداول بالمارك الألماني أو بعملات أخرى قابلة للتحويل. وتم طرح الماركا القابلة للتحويل في ٢٢ حزيران/يونيه. وبالرغم من أن عملية الطرح المبدئية قد لاقت بعض الصعوبات، فإني على ثقة بأن الماركا القابلة للتحويل ستكون عملة موثوقة في جميع أنحاء البوسنة والهرسك.

١٠٦ - وتعد تصفية المصرف الوطني السابق للبوسنة والهرسك جزءا أساسيا من إنشاء مصرف مركزي للبوسنة والهرسك يتمتع باستقلال كامل. وفي ٢٨ أيار/ مايو وافق مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك على خطة تصفية المصرف الوطني للبوسنة والهرسك. ويقوم مصفي خبير حاليا بتنفيذ هذه الخطة.

١٠٧ - ويعتبر وجود حيز اقتصادي موحد شرطا مسبقا للتنمية الاقتصادية في البوسنة والهرسك في المستقبل. ولذلك، فإن من المشجع أن نرى الإطار القانوني المتعلق بجميع جوانب الجمارك في البوسنة والهرسك على وشك الإنجاز. وسيكون لدى البوسنة والهرسك اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ إجراءات جمركية حديثة متواءمة مع ممارسة الاتحاد الأوروبي. ويقوم مكتب الشؤون الجمركية والمساعدة المالية الذي تموله الجماعة الأوروبية بمساعدة السلطات المحلية على كفالة التنفيذ السليم لنظام الجمارك وتحسين الإدارة في جميع الميادين ذات الصلة وزيادة إيرادات الجمارك.

١٠٨ - وبغض النظر عن وجود ممارسة جمركية موحدة، تعتبر التجارة الداخلية دون حواجز عنصرا أساسيا ثانيا من عناصر الحيز الاقتصادي الموحد. وقد شرعت الكيانات، بدعم نشيط من مكتبي، في حوار بناء بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة داخل البوسنة والهرسك. وبالرغم من أنه لا بد من إزالة كثير من الحواجز،

فإن بعض النتائج الأولية قد أدت بالفعل إلى تيسير زيادة التجارة. وقامت جمهورية صربسكا، بوجه خاص، بتعديل نظام ضرائب المبيعات لديها وقام كل من الكيانين بإلغاء القيود المفروضة على التجارة مع الكيان الآخر.

١٠٩ - واعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون إطاري بشأن تحويل المؤسسات والمصارف إلى القطاع الخاص، وضعه مكتبي. وكان ذلك بمثابة خطوة هامة إلى الأمام نظرا لأن القانون يضمن البيئة القانونية اللازمة لتنفيذ برامج التحول إلى القطاع الخاص من جانب كلا الكيانين. كما ينص القانون على ضرورة التقيد بالمبادئ الأساسية مثل عدم التمييز ضد المشردين واللاجئين والشفافية والمساءلة العامة. ومن أجل مراقبة تنفيذ عملية التحول إلى القطاع الخاص بما يتفق مع الاتفاق الإطاري العام للسلام ومع هذا القانون، قمت بإنشاء لجنة لمراقبة التحول إلى القطاع الخاص ستتقدم بتوصيات وستكون تابعة لي.

١١٠ - وتم تحقيق تقدم هام في جمهورية صربسكا. فبعد إلغاء قرعة التحول إلى القطاع الخاص تم وضع مجموعة قوانين جديدة للتحول إلى القطاع الخاص وسوق رأس المال بمساعدة مجلس التنفيذ. وقد وافق مجلس وزراء جمهورية صربسكا على هذه القوانين وصادق عليها البرلمان في مطلع تموز/يوليه، قبل الموعد المقرر.

<u>التعمير</u>

١١١ - عقد مؤتمر المانحين الرابع للبوسنة والهرسك في بروكسل يومي ٧ و ٨ أيار/مايو. وتعهد ٣٠ بلدا ومنظمة دولية بمبلغ إجمالي قدره ١,٢ من بلايين دولارات الولايات المتحدة. وحظيت توصيتي إلى المانحين بزيادة المجهود المالي في جمهورية صربسكا بما في ذلك الجزء الشرقي بقبول حسن كما نتج عنها الشروع في مزيد من المشاريع في جمهورية صربسكا خلال الفترة قيد الاستعراض.

١١٢ - وتحت رئاستي واصلت أفرقة العمل الاقتصادية وأفرقة العمل القطاعية تنسيق الدعم المالي المقدم من المانحين. وتبلغ قيمة مشاريع التعمير التي تمت بالفعل في عام ١٩٩٨، ١٣٠ من ملايين دولارات الولايات المتحدة مع ٦٠٠ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لمشاريع قيد التنفيذ حاليا. واستثمر الثلثان في الاتحاد وتبلغ حصة جمهورية صربسكا الآن ما يزيد على ربع الإجمالي البالغ ٧٣٠ من ملايين دولارات الولايات المتحدة. وأنفق معظم مبلغ الـ ٦٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة المتبقي على الصعيد الوطني في مشاريع تضم الكيانين وذلك أساسا في قطاعات الطاقة والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية.

١١٣ - وأنفق ثلثا مبلغ الـ ٧٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة هذا على إصلاحات الهياكل الأساسية والنقل والطاقة وشبكات الإمدادات المائية. وتمثل الحصة المباشرة لجمهورية صربسكا حوالي ١٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لهذه القطاعات فقط. ومن مبلغ الـ ٦٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة المنفق في قطاعي الصحة والتعليم تذهب نسبة ٣٥ في المائة إلى جمهورية صربسكا.

١١٤ - وزاد تمويل تعمير الهياكل الأساسية في جمهورية صربسكا بشكل كبير في جميع القطاعات باستثناء الإسكان، ومن المبلغ الإجمالي الذي يصل إلى ١٢١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة والمنفق في تعمير المنازل والشقق، يذهب نحو ٩٠ في المائة إلى الاتحاد. ويتصل هذا أساسا بمعدل العائد الذي ينخفض كثيرا في جمهورية صربسكا عنه في الاتحاد. وتمثل مشاريع الإسكان المنفذة أو التي أنجزت في عام ١٩٩٨، ٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة في غرب جمهورية صربسكا و ٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة في الجزء الشرقي منها.

١١٥ - وسوف تساعد وحدة تنفيذ المشاريع التي أنشأها البنك الدولي في الكيانين على تنسيق ومراقبة مشروع تعمير الطاقة الكهربائية الثاني الذي يستهدف استعادة إمدادات يعتمد عليه في البلد وبالإضافة إلى ذلك وافق البنك الدولي في حزيران/يونيه على اعتماد جديد يبلغ ٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة لتحسين إدارة الغابات وهو جزء من مشروع تبلغ كلفته ٢٠,٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة ويشترك في تمويله الجماعة الأوروبية والنرويج وإيطاليا.

١١٦ - وحصل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير على قرض بمبلغ ٢٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة في إطار مشروع التعمير الطارئ للاتصالات السلكية واللاسلكية. ويسعى المصرف إلى الحصول على تمويل إضافي من المانحين (سويسرا واليابان والنرويج وإيطاليا وهولندا) لتمويل المعدات والمواد التكميلية بقيمة تقديرية تبلغ ٢٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وسيوفر المضاربون المحليون تمويل مبلغ ١٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة تقريبا. وهكذا يصل المبلغ الإجمالي المخصص للاتصالات السلكية واللاسلكية ٥٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة تقريبا.

١١٧ - وأقر برنامج تطوير الأعمال التجارية التابع لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ٢٠ مليون مارك ألماني في شكل قروض لأعمال القطاع الخاص. ووافق البرنامج حتى الآن على ما يقرب من ٢٠٠ مليون مارك ألماني في شكل قروض لأعمال القطاع الخاص في كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا (٨٧ في المائة و ١٣ في المائة من المجموع على التوالي) ونتج عن هذه المساعدة إيجاد أكثر من ٠٠٠ ١٧ وظيفة. وحتى الآن تلقت أكثر من ٥٠٠ شركة مساعدة تقنية بشأن التخطيط التجاري وتنظيم الشركات والإدارة المالية وإدارة الجودة والتسويق وغير ذلك من المهام التجارية.

١١٨ - وفي نيسان/أبريل أقرت الجماعة الأوروبية ١٧ عقدا قيمتها ٧٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة مع منظمات غير حكومية فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي تستهدف تسهيل عودة اللاجئين والمشردين. وكانت هذه المشاريع جزءا من برنامج أوسع للعودة لعام ١٩٩٨ بمبلغ ١٥٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة ممولة من اللجنة الأوروبية.

١١٩ - ويمول ما يقرب من نصف جهود التعمير عن طريق ثلاثة مانحين رئيسيين هم الجماعة الأوروبية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والبنك الدولي. بيد أن حكومات عديدة منها بلدان غير

أوروبية تدعم العملية بسخاء على أساس ثنائي. وإلى جانب المانحين تشعر الشركات التجارية بثقة متزايدة في مستقبل البلد وتشترك على نحو متزايد في الاقتصاد بقيام الشركة الألمانية فولكس فاغن بإعادة افتتاح مرفق إنتاج السيارات في سراييفو على سبيل المثال. بيد أن المستوى الكلي للاستثمار الأجنبي منخفض جدا.

المرافق العامة

١٢٠ - في ميدان المرافق العامة استمر التقدم بسرعة محددة. وقد وضعت الشركة العامة للسكك الحديدية المنشأة حديثا قواعد وإجراءات داخلية وبدأت تصبح جاهزة للتشغيل. ووقعت الشركة اتفاقا مع السكك الحديدية الكرواتية. بيد أن الاتحاد لم يعد حتى الآن قانونا جديدا للسكك الحديدية لإنشاء شركة اتحادية للسكك الحديدية. وبالمثل فإن جمهورية صربسكا لم تعدل قانونها الحالي بحيث يتلاءم مع اتفاق السلام. ولم تتقدم حركة السكك الحديدية بسبب نقص الحاجة المحلية أساسا. وزيادة على ذلك فإنه لا يوجد حتى الآن اتفاق موقع مع كرواتيا على مستوى الحكومة يسمح بالحركة الدولية مع البوسنة والهرسك.

١٢١ - ووقع في منتصف نيسان/أبريل المرسوم المتعلق بحركة الحافلات بين الكيانين. وينظر الآن في إصدار التعليمات اللازمة بشأن تنفيذ المرسوم. وفي الوقت ذاته لم تتم الموافقة على خطوط جديدة للحافلات بين الكيانين.

١٢٢ - وأعد بروتوكول يتناول الملاحة على نهر سافا وأرسل إلى وزارة الشؤون المدنية والاتصالات للنظر فيه ومتابعة مناقشته مع السلطات الكرواتية. وبعد الاقتراح المبدئي بثلاثة أشهر لا يزال يتعين اعتماد بروتوكول.

١٢٣ - وتم إحراز تقدم هام في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية. فقد وافق فريق عامل يضم جميع الأطراف المعنية على مشروع قانون حكومي لتقديمه إلى مجلس الوزراء. وفي ٢٢ نيسان/أبريل وقعت مذكرة تفاهم بشأن استئناف نقل البريد بين الكيانين. ونتيجة لذلك تم إنشاء التبادل البريدي بين سراييفو وبانيا لوكا على أساس منتظم. كما يعد بالمثل مشروع نص بشأن إنشاء هيئة مشتركة لنقل الكهرباء.

١٢٤ - وتمشيا مع استنتاجات مجلس تنفيذ السلام في بون أنشئت وحدة مكافحة الغش التابعة لمكتب الممثل السامي في منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٨ لمساعدة السلطات في التعرف على الأنشطة غير القانونية وفي تنسيق الجهود الدولية في مجالات الشفافية الحكومية والفساد والجريمة المنظمة. وأحرزت الوحدة بعض النجاح الملحوظ في استحداث استراتيجية عامة لمكافحة الفساد وكذلك في القضايا الفردية على السواء. وأقامت الوحدة اتصالات منتجة مع الوكالات الحكومية المحلية والمنظمات الدولية لضمان اتباع نهج منسق إزاء جميع جهود مكافحة الفساد/والشفافية في البوسنة والهرسك وتنفيذ نظام محلي فعال لمكافحة الفساد.

١٢٥ - وفي النهاية قرر مجلس الوزراء معالجة قضية تنفيذ الميزانية الحكومية. وبمساعدة من مكتبي اتفق وزير الشؤون المدنية والاتصالات ونائبه مع الكيانين على اتخاذ إجراء لتنفيذ الميزانية طبقا للقانون اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وبالنسبة للأشهر الستة الأخيرة من السنة سيساهم الكيانان في حساب في المصرف المركزي وستدفع المرتبات طبقا لكشوف قانون مجلس الوزارء.

تقديم دعم الميزانية إلى جمهورية صربسكا

١٢٦ - لتشجيع الانتعاش الاقتصادي، وكحافز للحكومة الجديدة للوفاء بالتزاماتها في تنفيذ اتفاق دايتون، قمت بحث المجتمع الدولي على توفير الأموال اللازمة لتغطية المتأخرات في أجور الخدمات العامة. وتلقت حكومة جمهورية صربسكا مساعدة للميزانية قدرها ٢٧ مليون مارك ألماني تقريبا من ستة مانحين (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا وهولندا والسويد) وغطى البرنامج دفع متأخرات الأجور في الخدمة العامة لسبعة أشهر. وكان من بين المستفيدين الإدارة العامة (باستثناء الشرطة والجيش) والتعليم. وتم توزيع الجزء الأخير من البرنامج الكلي لدعم الميزانية في نهاية حزيران/يونيه بالماركا القابلة للتحويل المطروحة للتداول حديثا للمساعدة على تعزيز الثقة بالعملة. وثمة شرط رئيسي يرتبط بدعم الميزانية يشمل المساءلة والوضوح لهذه الأموال والتعاون مع مكتب الشؤون الجمركية والمساعدة المالية التابع للجنة الأوروبية لاستعادة جباية الرسوم الجمركية والضرائب والعمل مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ الميزانية السنوية. وتعاونت الحكومة بطريقة مرضية واستوفت هذه الشروط. وأدت هذه التطورات والمبادرات الأخرى التي اتخذت لتمهيد الطريق نحو الاقتصاد السوقي إلى تمكين حكومة جمهورية صربسكا من الدخول في ترتيب احتياطي مع صندوق النقد الدولي من شأنه توفير ١٠٠ مليون مارك ألماني إلى حكومة جمهورية صربسكا.

إزالة الألغام

١٢٧ - تم الآن إنشاء مركزي العمل المعنيين بالألغام في كل من الكيانين بوصفهما جهازين ضمن حكومتي الكيانين. وسوف يتأكد ذلك في الاحتفال لتكريس النقل الرسمي للجنة الهدنة المشتركة للأمم المتحدة إلى لجنة الهدنة المشتركة للبوسنة والهرسك في أوائل تموز/يوليه وبذلك يتم إنشاء جميع الأجهزة المطلوبة في استنتاجات مجلس تنفيذ السلام المنعقد في لندن بشأن إزالة الألغام.

١٢٨ - وكانت نتائج العفو العام المتعلق بالألغام والمعدات العسكرية ومواد الحرب الأخرى مشجعة، فإلى جانب تسليم كمية كبيرة من هذه المواد، تم التخلي أيضا عن ٤٠٠ ٢ قطعة سلاح رغم أنها لم تكن مركز الاهتمام الأساسي للعفو. وهكذا يبدو من المهم السعي لإصدار عفو يستهدف الأسلحة. وينبغي حث سلطات البوسنة والهرسك على سن تشريع بحيث يمكن تنفيذ العفو من الكيانين بالارتباط مع قوة تثبيت الاستقرار وقوة الشرطة الدولية.

١٢٩ - ويجري الآن إنشاء ثلاث مدارس لإزالة الألغام في بانيا لوكا وترافنيك وموستار. ويسجل هذا العمل تقدما هاما من جانب الجيش في الكيانين نحو تحقيق إزالة الألغام وفقا للمعايير الإنسانية لإزالة الألغام. ولن

يقتصر الأمر على جلب موارد قيمة لبرامج الإزالة الموسعة فحسب ولكنه سيوسع أيضا نطاق خيارات المانحين بحيث تستخدم استثماراتهم بأقصى كفاءة ممكنة.

١٣٠ - وطالبت استنتاجات مجلس تنفيذ السلام في بون باستنكار استخدام جميع الألغام الأرضية. ومع ذلك فإنه لا يزال يفتقر إلى استنكار رسمي لتصدير الألغام المناهضة للدبابات أو مواصلة صناعتها. ومن شأن هذا الافتقار إلى الالتزام أن يوجه رسائل مربكة للمانحين المحتملين لموارد إزالة الألغام. كما أنه لا يزال يفتقر إلى تأكيد أن جميع معلومات الألغام قد أرسلت إلى لجنة الهدنة المشتركة للبوسنة والهرسك.

١٣١ - وقام وزيرا دفاع الكيانين بتقديم عرضين إلى اللجنة الدائمة للمسائل العسكرية بشأن تنفيذ معاهدة أوتاوا.

— — — — —